

الخلاصة في دروس المحرر في الحديث (2)

الدرس الأول

الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

➤ صلاة الجماعة يُراد بها: أداء الصَّلواتِ المفروضة جماعةً، فإنَّ أداء الجماعة له ثلاثة أنواع:

❖ **النَّوعُ الأول:** على جهة الاستحبابِ بالاتِّفاقِ، وذلك في صلاة التَّراويح، وصلاة الاستسقاء وما ماثلها.

❖ **النَّوعُ الثاني:** صلاة تُؤدَّى جماعةً بدون أن يكونَ هناك اتِّفاقٌ عليها، بحيث لو حصَّلت الجماعة اتفاقاً

جاز، ولا يحسُن أن يُرتَّب ذلك، ومن أمثلة هذا: صلاة اللَّيْلِ في غير رمضان.

❖ **النَّوعُ الثالث:** أداء الصَّلواتِ الخمسِ المفروضة جماعةً.

➤ هل أداء الصَّلَاةِ جماعةً من الأمور الواجبة؟ أو هو من الأمور المستحبة؟

هذا ممَّا وقع فيه خلافٌ بين أهل العلم، ومُحصِّلُ الخلاف أنَّه يعودُ إلى ثلاثة أقوال:

✓ منهم من يقول: إنَّها واجبةٌ على الأعيانِ من الرِّجالِ القادرين، وهذا مذهبُ أحمد.

✓ ومنهم من يقول: هي سُنَّة.

✓ وهناك من قال: إنَّها على الاستحباب.

✓ هناك قولٌ رابعٌ ورد عن ابن عباس، وقد اختاره بعض الظَّاهريَّة، يقول: إنَّ الجماعةَ شرطٌ في الصَّلَاةِ

المفروضة.

➤ صلاة الجماعة أمرٌ مشروعٌ، مُرَغَّبٌ فيه شرعاً، وأنَّها أفضلُ من صلاةٍ المنفرد، وأنَّ صلاةَ المنفردِ صحيحةٌ، إذ

لولم تكن صحيحةً؛ لم تكن مفضولة، ومادامت أنَّها مفضولة، إذن فيها أجرٌ وثوابٌ، ممَّا يدلُّ على صحَّتها.

➤ لا يجوز للرِّجالِ منعُ النِّساءِ من الخروجِ إلى المساجدِ لأداءِ صلاةِ الجماعة، وفيه مشروعيةٌ أداءِ النِّساءِ

للصَّلَاةِ في المسجد، ومشروعيةٌ صلاةِ النِّساءِ صلاةَ الجماعة، وفيه أنَّ المرأةَ لا تخرج للصَّلَاةِ إلا بإذنٍ من

الزَّوج، فإذا كان ذلك في الخروج للصَّلَاة، فالخروجُ إلى غير الصَّلَاةِ من باب أولى.

➤ استدللَّ البعض على أنَّ المرأةَ يجوزُ لها أن تعتكِفَ في المسجد، لكن يكون بإذنِ الزَّوج، أمَّا إذا كانت المرأةُ

ستترك واجباً من الواجبات عليها فلا يُشرع لها الاعتكاف، وذلك لأنَّه لا يصح للعبد أن يفعل نافلاً تتضمَّن

ترك واجبٍ من الواجبات.

➤ صلاة المرأة في البيت خيرٌ من صلاتها في المسجد، وأنَّ الأفضل في حقِّ المرأة، أن تقرَّ في بيتها، قال تعالى:

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33].

- يجوز أداء المرأة لصلاة الجماعة في المساجد، وعدم جواز التطيب للمرأة عند خروجها، بما يكون في الطُرقات، ويمكن أن يجد الرجال ريحها؛ لأنه إذا نُهي عن ذلك عند الذَّهاب إلى المسجد، فغيره من أنواع الذَّهاب من باب أولى.
- بُعد الإنسان من المسجد لا يمنعه من وجوب صلاة الجماعة عليه، ومشروعية صلاة الجماعة، وفيها دلالة على عِظم أجر من ابتعد عن المسجد، وقد ورد أن الله -عزَّ وجلَّ- يحطُّ عن المسلم سيئته، ويرفعه بها درجة في كلِّ خطوة يخطوها إلى المسجد.
- أهل الأعدار يجوز لهم ترك صلاة الجماعة، لكن ليس عدم وجوب صلاة الجماعة بالكلية.
- صلاة المسجد لا يقيمها إلا الإمام، يعني لو كان هناك أفراد يريدون أن يصلُّوا قبل أن يصلي الإمام، فيصلُّونها فرادى، لا يصلُّونها جماعة في المسجد، وفيه دلالة على أنَّ الصَّلَاة مع الإمام أفضل وأعظم أجرًا، حتى ولو كان ذلك الإمام ممَّن لديه شيء من المؤاخذات الشرعية، وفي هذا إشارة إلى صحَّة إمامة من كان عنده شيء من المعاصي، كما يقول الجمهور، خلافًا للحنابلة.
- القاعدة الشرعية: أنَّ من رغب في الطَّاعة، وفعل أسبابها، ثم عجز عن الإتيان بها لعذر خارج عن إرادته، كُتب له أجر ذلك العمل، وكما في الحديث: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ»^١، وكما في الحديث الآخر: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»^٢.
- يجب أن يبتعد الإنسان عن الرِّوَاخِ المكروهة عند ذهابه لأداء صلاة الجماعة؛ لأنَّ الشريعة نهت عن إيذاء المؤمنين والملائكة، ومن إيذائهم وجود الرِّوَاخِ المكروهة، ولهذا يجب على المسلم أن يتنقَّى ويتطهَّر قبل ذهابه للمسجد من الرِّوَاخِ، ومن ذلك مثلاً رائحة الطَّبَخِ، ورائحة الدُّخان، وهكذا رائحة بعض أنواع البويا التي يكون لها رائحة نفَّاذة قويَّة.
- صاحب الرائحة يجب عليه تغيير رائحته قبل أن يقدم إلى المسجد، ومن لم يكن محتاجًا للثَّوم، فإنه لا يجوز له أن يأكله قبل الصَّلَاة؛ لأنَّ القاعدة الشرعية: أنَّه يجب على المكلف ترك ما يؤدِّي إلى ترك الواجب.
- النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي صلاة الفجر في أوَّل دخول وقتها، وأنَّه كان يؤخِّرها قليلًا.
- "إنَّما" أداة من أدوات الحصر، والحصر هنا نسبي فيما يتعلَّق بأحكام الإمامة، «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ» يعني إمام الصَّلَاة «لِيُؤْتَمَّ بِهِ» أي: لِيُقْتَدَى به في الصَّلَاة، بحيث يفعل النَّاسُ أفعال الصَّلَاة معه، ثمَّ جاء بفاء التَّفريع، فقال: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا» هذه اللَّفْظَةُ تشمل ابتداء تكبيرة الإحرام، وكذلك تشمل بقيَّة تكبيرات الصَّلَاة.

^١ صحيح البخاري (4096).

^٢ صحيح البخاري (2790).

- لا يجوز للمأموم أن يركع في وقت ركوع الإمام حتى يستقر راکعاً ، وفيه دلالة على أن ركوع الإمام يسبق ركوع المأموم.
- يحرم مسابقة الإمام، بالنسبة للركوع؛ لأنه منصوص عليه، وبالنسبة لغيره؛ لأنه يلحق به.
- مشروعية جلوس المأمومين في صلاة الفريضة متى كان الإمام عاجزاً عن القيام وصلى جالساً، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله، ولذا قال بذلك طائفة من الصحابة والتابعين.
- مذهب الأئمة الثلاثة على أن الإمام إذا صلى جالساً، وجب على من خلفه أن يقوموا، واستدلوا على ذلك بأنه آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالساً، وصلى أبو بكر واقفاً، وصلى الناس بصلاة أبي بكر، ولم يجلسوا، قالوا: فدل هذا على نسخ هذا الحكم.
- أما الجمهور فقالوا: إنه إذا صلى الإمام جالساً صلى من خلفه قياماً، ولكن مذهب أحمد أرجح لهذا الخبر، ولعدم صلاحية المعارض، أي: صلاحية دليل المعارض للاستدلال به في مسألة الخلاف.
- الصحابة كانوا يصلون الجماعة مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يكن من شأنهم التخلف عن صلاة الجماعة.
- استحباب قرب المأمومين من الإمام، وأن المأمومين يقتدون بالإمام في أفعال الصلاة. وأن كل جماعة في الصلاة يلاحظون من يوالونه، واستحباب التبكير لصلاة الجماعة، والتقدم مع المصلين. والتأخير من التأخر عن أداء العبادات الشرعية.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثاني

- مشروعية صلاة قيام رمضان، وكان الناس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يصلون جماعات، يصلي الرجل ويصلي بصلاته الجماعة، يستحب العلماء أن يكون هناك صلاة تهجد؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ أَحْيَا اللَّيْلَ»^٣.
- قد اختلف العلماء في صلاة رمضان، أيهما أفضل: أن تكون في المسجد أو تكون في البيت؟ الجمهور من الأئمة الأربعة وغيرهم على أن أدائها في المسجد أفضل؛ لأنها شعيرة من الشعائر الظاهرة، قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في المسجد، وصلاها جماعة بأصحابه، وإنما امتنع منها بسبب لم يعد موجوداً؛ لأنه خشي أن تكتب على الأئمة، فتصبح صلاة رمضان من الواجبات، وهذا المعنى زال بوفاته صلى

^٣ صحيح مسلم (1174)

الله عليه وسلم، والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، لذلك قالوا بأفضلية أداء صلاة القيام -أو صلاة التراويح- في رمضان في المسجد جماعةً.

➤ **الإنسان قد يترك العمل المستحب مراعاة للآخرين،** كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة في قيام رمضان لئلا تكتب على الأمة، وكما ورد في الخبر أنه إذا سمع صياح الصبي أو بكاء الصغير خفف في صلاته مرعاة لشعور أمه لئلا يحزنها^٤، وهكذا يراعي الإنسان هذا المعنى، فمثلاً في تقبيل الحجر الأسود قد يتركه الإنسان حسبةً يريد الخير لئلا يضيق على غيره، وهكذا في أداء التسك.

➤ **الصلاة المكتوبة الأفضل فيها أداؤها في المسجد.**

➤ **الترغيب في أداء الإنسان الصلوات في بيته، وعمر البيوت بالصلاة فيه فوائد عظيمة:**

(١) منها: ابتعاد الشياطين عنها.

(٢) ومنها: تعلم الصبيان للصلاة بمشاهدتهم لأبائهم يصلون وأمهاتهم.

(٣) ومنها: أن هذا الموطن يشغل بالطاعة.

➤ **يجوز أن يؤم المتنفل المفترض بشرط أن ينوي نفس الصلاة،** كما قال بذلك الشافعية وطائفة من أهل العلم، أما إذا كان ينوي نافلةً مطلقاً فإنه لا يدخل في الخبر، ولا يستدل بالخبر عليه، والأصل أن المأموم يكون مماثلاً للإمام لحديث: **«إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»**^٥.

➤ **من شأن المنافقين ترك صلاة الجماعة.**

➤ **قاعدة الشرع:** أنه إذا جاء الناصح فأخبر بمخالفة فعل للشرع أخبر بالموافق للشرع من أجل أن يسار عليه وأن يعمل به.

➤ **قال الفقهاء:** في المغرب يقرأ من قصار المفصل، وفي العشاء من أوساطه، وفي الفجر من طوالة.

➤ **الإمام ينيب في الصلاة،** وأنه إذا نوب أحداً بعينه فإنه لا يصلي غير ذلك النائب.

➤ **المأموم يقف على يمين الإمام،** وأن الإمام عن يسار المأموم.

➤ **استدل الجمهور على أن الإمام إذا صلى جالساً فإن من خلفه يصلون قياماً،** كما هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حياته، ويكون هذا ناسخاً لما تقدم، وذهب الإمام أحمد إلى أن الإمام إذا صلى جالساً صلى من خلفه جلوساً لما ورد من حديث أبي هريرة السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن الإمام: **«وإذا صلى جالساً صلوا جلوساً أجمعون»**^٦.

^٤ جاء عند البخاري من حديث أبي قتادة: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَّجَوَّزْ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ".

^٥ صحيح البخاري (650).

^٦ رواه البخاري (647) ومسلم (623).

➤ إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ وحده سواء صلاة اللَّيْلِ أو صلاة النَّافِلَةِ «فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ»، أي يختار من صلاته ما يرى أنَّه أنسب لحاله من تطويل الصَّلَاة أو تقصيرها، ولذا كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يطيل الصَّلَاة إذا صَلَّى وحده في صلاة الليل، وفيه مراعاة الإمام لأحوال المأمومين، سواء في طول الصَّلَاة أو في وقت انتظار الصَّلَاة، وفيه أنَّه ينبغي أن يُراعى أحوال أصحاب الأعذار.

➤ هل يصح أن يكون إمامًا للبالغين أو لا يصح؟

✓ ذهب بعض أهل العلم إلى صحَّة إمامته لهذا الحديث،

✓ وذهب آخرون إلى عدم صحَّة إمامته، قالوا: لأنَّه يُصلي نفلًا، لأنَّه لم يبلغ بعدُ ولم تجب عليه

الصَّلَاة، والمنتقل لا يصح أن يكون إمامًا للمفترض.

➤ كثرة حفظ القرآن مقدِّمة في اختيار الإمام، فإذا كان عندنا فقيهٌ وعندنا حافظٌ للقرآن؛ قدَّمنا حافظَ القرآن على الصَّحيح من قولي أهل العلم كما هو مذهب أحمد وجماعة، وأنَّه لا يُقدَّم عليه مَنْ كان عالمًا بالسنة أو بالفقه إذا كان صاحبه أكثر حفظًا للقرآن.

➤ العبرة في التَّقديم بكثرة المحفوظ لا بجمال الصَّوت، وحينئذٍ لو وُجد عندنا مقيمٌ ومسافر، مَنْ الذي يُصلي إمامًا؟ نقول: الأكثر قرآنًا، إما المسافر وإما المقيم.

➤ صاحب القراءة يُقدَّم على غيره في إمامة الصَّلَاة حتى ولو كان غيره ممَّن يكون أكثر منه فقهًا ومعرفةً بسنة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

➤ قد اختلف العلماء في لفظة «أقراهم» هل المرأ أجودهم وأحسنهم؟ أو المراد أكثرهم؟ ولعلَّ الثَّاني أظهر ما لم يكن لحائًا في قراءته.

➤ مَنْ كان له سلطة وولاية فإنَّه يُقدَّم على غيره في إمامة الصَّلَاة، وهذا يشمل الإمام الأعظم، فإنَّ له سلطانًا، وكذلك يشمل إمام المسجد فإنَّه مقدَّم على غيره في الإمامة في ذلك المسجد، وهكذا صاحب المنزل فإنَّه يُقدَّم على غيره في منزله في الإمامة. ومعنى التَّقدم: أنَّه أولى بالإمامة منه.

الدرس الثالث

➤ الإمام يحتاج إلى أن يكون مَنْ وراءه ممَّن يُنبِّهه على الخطأ في صلاته وقراءته، ولا يكون ذلك إلا من أصحاب العقول، وهناك معني آخر وهو: أنَّ أصحاب العقول إذا قدِّموا في صف الصَّلَاة، كان هذا أدعى لأن يُقبل منهم في غير الصَّلَاة، وبالتالي تستقرُّ أمورُ النَّاسِ، ويكونون على تآلفٍ ومحبةٍ؛ لأنَّ صاحب الحلم يورثه حلمه أن يكون مُتصافيًا مع الخلق، مُتخلِّقًا معهم بأحسن الأخلاق.

➤ يجوز تقديم أصحاب الهيئات، بحيث يُقدِّمهم الإنسان على نفسه، فإذا جاء ووجد مَنْ هو أفضل منه في العلم والعقل، قدَّم صاحب الفضل على نفسه، وحينئذٍ يُقال: إنَّه لا مانع من الإيثار في هذه القربة، والقول

بجواز الإيثار في القُرب هو المشهور عند فقهاء الحنابلة، أمَّا فقهاء الشافعية فيمنعون منه، وقد يلحقون صاحبه بالإثم، وقد جاءت أدلة أخرى تدلُّ على القول الأوَّل، منها عموم قوله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9].

- يستحب أن يكون ما بين الصَّف والصَّف الآخر متقاربة، بحيث لا يكون هناك فجوة كبيرة بين الصَّفين.
- يجوز أداء صلاة الليل جماعةً، لكن إذا كان ذلك على غير ترتيبٍ مُسبق، ولا على تكرار مؤقَّت، فإذا وقع اتفاقاً فلا بأس به، كما هو فعلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأما أن يُرتَّب ذلك في غير رمضان، فليس من شأن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعله.
- أن المأموم الواحد يكون عن يمين الإمام، لا يكون عن يساره، ولا خلفه.
- أنَّه إذا كَبَّر الإنسان تكبيرة الإحرام في موقفٍ خاطئٍ ثم صحَّح وضعه، لم يؤثر ذلك على صحة صلاته، ولذلك من كَبَّر تكبيرة الإحرام قبل أن يدخل في الصَّف، وكان وحده ثم دخل في الصَّف، فإنَّه يجزئه ذلك.
- أنَّ المأموم هو الذي يغيَّر وضعه عندما تقتضي الصَّلَاة ذلك، بخلاف الإمام، فلو كان هناك اثنان والمأموم عن يمين الإمام، فجاء ثالث، فإنَّ الإمام يبقى في مكانه، والمأموم يتأخَّر ليصليَّ مع مَنْ دخل معهم، كما هو حال ابن عباس هنا، فإنَّ الإمام لم يتغيَّر من موقفه، وإنَّما الذي غيَّر هو المأموم.
- يجوز انقلاب صلاة الرجل من كونه يُصلي مُنفردًا إلى كونه يُصلي إمامًا، كما هو فعلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- أنَّ الحركة اليسيرة في الصَّلَاة لمصلحتها لا تُؤثِّر على صحَّة الصَّلَاة، فقد أخذ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيد ابن عباس، فجعله عن يمينه.
- أنَّ سِترة الإمام سِترة لِمَن خلفه، ولذا لم يجعل النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابن عباس ينتقل من أمامه؛ لأنَّه هو الإمام، وإنَّما جعله ينتقل من خلفه.
- تصحيح وضع المُصلي بالإمساك بيده أو تحريك بدنه متى شاهدها مُنحرفًا، مثالًا: لو صَلَّى مُنحرفًا يَسِيرًا عَنِ الْقِبْلَةِ، أو لم يدخل مع الصَّف، فلا بأس أن يُعدَّل بتحريكه من قِبَل غيره.
- جواز وجود الجماعة في صلاة النافلة، ما لم يكن ذلك على جهة التَّرتيب المُسبق.
- أنَّ الاثنين إذا صليا مع إمامٍ يكونان خلفه، كما قال بذلك الجمهور، خلافًا لبعض الحنفيَّة.
- قال الحنفيَّة: أنَّ المرأة لو صَلَّت مع الرجل في صفٍّ واحدٍ تبطل صلاة الرجل.
- الجمهور: على أنَّ صلاة المأموم لا تبطل بذلك، وتصح صلاته؛ لأنَّه إنما أُرشد هنا إلى الصِّفَّة المطلوبة في الصَّلَاة، ولم يأت الدليل ببطان الصَّلَاة في هذه الحال، ومن ثَمَّ فإنَّ الأصل أن تُصلي المرأة -ولو كانت وحيدة- خلف الصَّف.

- أَنَّ الْمَأْمُومَ الْوَاحِدَ يُصَلِّي عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَلَا يُصَلِّي عَنْ يَسَارِهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ.
 - أَنَّ الْمَرْأَةَ تُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَتْ وَحدهَا، ولذلك: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تُصَلِّي خَلْفَهُ، وَالْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ خَلْفَهُ بِالْكَلِيَّةِ، لَكِنْ لَوْ صَعُبَ أَوْ قَصُرَ الْمَكَانُ -كَمَا ذَكَرْتَ- فَإِنَّهَا لَو تَأَخَّرَتْ عَنْهُ قَلِيلًا، فَإِنَّهَا قَدْ تُعَدُّ قَدْ صَلَّتْ خَلْفَهُ، وَلَوْ كَانَتْ أَطْرَافَ قَدَمَيْهَا خَلْفَ عَقْبِهِ.
 - تَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الصَّفِّ، وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ خَلْفَ الصَّفِّ، قَالُوا: لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ.
 - الْحَنَابِلَةُ قَالُوا بَعْدَ صَحَّةِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحده ، وَقَالُوا: إِنَّ خَبَرَ الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالُوا إِنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ أَقَلُّ مِنْ رَكْعَةٍ خَلْفَ الصَّفِّ وَحده لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ.
 - ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَحده حَلْفَ الصَّفِّ لَا تَصِحُّ.
 - قَالَ الْجُمْهُورُ بِصَحَّةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحده، وَالْأَرْجَحُ: الْقَوْلُ بِعَدَمِ صَحَّةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحده.
- وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الدرس الرابع

- الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.
- الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَحْتِمَةِ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْعُلَمَاءُ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمَسِيِّءِ فِي صَلَاتِهِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»^٧ فَدَلَّ هَذَا عَلَى وَجُوبِ الْقِيَامِ، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.
 - وَقَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْ هَذَا صَلَاةُ النَّافِلَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ أَنْ تَوَدَّى وَالْمَرْءُ جَالِسًا، وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَدِّي بَعْضَ صَلَاتِهِ النَّافِلَةِ جَالِسًا، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ صَلَّى جَالِسًا كَانَ لَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ^٨، وَالْمُرَادُ بِهَذَا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْذَارِ وَعَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ كُتِبَ لَهُ أَجْرُ الصَّلَاةِ قَائِمًا تَامًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»^٩.

^٧ صحيح البخاري (793).

^٨ جاء من حديث النبي صلى الله عليه وسلم "صَلَاةُ الْقَائِمِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ" رواه أحمد (6631)، والنسائي (1658)، وابن ماجه (1022)، وصححه الألباني.

^٩ صحيح البخاري (2790).

- مَنْ صَلَّى فِي الْحَضَرِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتَمَّ الصَّلَاةَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْصِرَ الصَّلَاةَ.
- كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَسْفَارِهِ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُؤْثَرِ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ.
- مِنْ جِهَةِ الْفِطْرِ وَالصَّوْمِ فَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْطَرُ وَيَصُومُ فِي أَسْفَارِهِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَقْصِرَ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ لَوْ أَتَمَّهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ.
- عِنْدَ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ مِنَ الْأَقْوَالِ، أَوْ بِمَا يَظُنُّهُ أَخْفَ عَلَيْهِ وَأَيْسَرَ، وَإِنَّمَا الْوَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَقِيهًا أَنْ يُرْجَّحَ بَيْنَ الْأَقْوَالِ بِحَسَبِ الْأَدَلَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا رَجَّحَ بَيْنَ الْأَقْوَالِ بِحَسَبِ صِفَاتٍ قَائِلِيهَا مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَالْأَكْثَرِيَّةِ.
- الْمُرَادُ بِالرُّخْصَةِ: اسْتِبَاحَةُ مَا كَانَ مُحْظُورًا فِي الشَّرْعِ مَعَ وَجُودِ عِلَّةٍ الْحَظَرِ لِسَبَبٍ عَارِضٍ، فَمَثَلًا: أَكْلُ الْمَيْتَةِ حَرْمٌ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ وَالْخَبَثِ، لَكِنَّ الشَّارِعَ أَجَازَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكَلَ مِنْ لَحْمِ الْمَيْتَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْخُصِ مَعَ أَنَّ النَّجَاسَةَ بَاقِيَةٌ، وَلَكِنَّهُ أَجَازَهُ هُنَا مِنْ أَجْلِ هَذَا الْوَصْفِ الْعَارِضِ وَهُوَ الْاضْطِرَارُ.
- أَمَّا الْمُرَادُ بِالْعَزَائِمِ: هِيَ الْأُمُورُ الْمُؤَكَّدَةُ، وَالْأَحْكَامُ الْمُتَقَرَّرَةُ الَّتِي تَتَوَافَقُ مَعَ وَجُودِ عِلَّتِهَا، بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّفُ الْحُكْمُ عَنْ عِلَّتِهِ.
- قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُقْصَرُ فِيهِ. مَا مَسَافَتُهُ؟
وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ:
- القول الأول:** قالوا: إِنْ مَسَافَتُهُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ، أَيْ: ثَمَانِينَ كَيْلًا، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.
- القول الثاني:** قَالَ فَقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّ الْمَسِيرَةَ فِي هَذَا مَسِيرَةَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ كَيْلًا، وَهِيَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
- القول الثالث:** قَالَ بَعْضُ فَقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: إِنَّهُ مَسِيرَةُ الْأَرْبَعِينَ كَيْلًا، وَهِيَ مَسِيرَةُ يَوْمٍ.
- القول الرابع:** ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ هُوَ الْوَقْتُ، فَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْفَارِ يَسْتَغْرِقُ فِيهِ الْإِنْسَانُ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَإِنَّهُ يَسْتَبِيحُ رُخْصَ السَّفَرِ، وَمِنْهَا الْقَصْرُ، وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْفَارِ مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تُسْتَبَاحُ بِهِ رُخْصَ الْأَسْفَارِ.
- القول الخامس:** إِنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا هُوَ الْعَرَفُ، فَمَا عَدَّه النَّاسُ فِي أَعْرَافِهِمْ سَفَرًا فَإِنَّا نَحْكُمُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتْرَخَّصَ فِيهِ بِرُخْصِ السَّفَرِ.
- وَلَعَلَّ أَرْجَحَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَسَافَةَ الْقَصْرِ هِيَ مَسِيرَةُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، مَسِيرَةُ الْأَرْبَعِينَ كَيْلًا.
- الْإِقَامَةُ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مِنْهَا لَا تَمْنَعُ مِنَ التَّرْخُصِ بِرُخْصِ السَّفَرِ إِلَّا إِذَا جُزِمَ عَلَى الْإِقَامَةِ مَدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ.
- مَنْ أَقَامَ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ لَا تَمْنَعُهُ هَذِهِ الْإِقَامَةُ الْمُؤَقَّتَةُ مِنَ التَّرْخُصِ بِرُخْصِ السَّفَرِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِيبَ النِّدَاءَ، فَإِذَا صَلَّى مَعَ النَّاسِ الظُّهْرَ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَجْمَعَ مَعَهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَإِذَا نُودِيَ لِلْعَصْرِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ لِكَوْنِهِ قَدْ صَلَّاهَا قَبْلَ ذَلِكَ.
- مَنْ أَقَامَ فِي بَلَدٍ إِقَامَةً مُؤَقَّتَةً لَا يَدْرِي مَتَى انْتِهَاؤُهَا فَإِنَّهُ يَقْصُرُ وَإِنْ طَالَتْ بِهِ الْمَدَّةُ.

- **أَنَّ مَنْ قَامَ إِقَامَةً مُؤَقَّتَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّهُ يَعِدُ مَسَافِرًا، وَلَهُ أَحْكَامُ أَهْلِ السَّفَرِ،** وإذا جزم بالإقامة مدة أكثر من هذه المدة فبمجرد حضوره في البلد يُعَدُّ قَدْ أَقَامَ، وبالتالي لا يجوز أن يَتَرَخَّصَ بِرُخْصِ الْأَسْفَارِ، وذلك أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 94]، فالأصل ألا يكون قصر الصلاة إلا عند الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، لم يُسْتثنَى مِنْ هَذَا إِلَّا الْإِقَامَةُ الْمُؤَقَّتَةُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، أَوِ الْإِقَامَةُ الَّتِي لَا يُدْرَى مَدَى انْتِهَاءِ وَقْتِهَا.
- جَوَازُ جَمْعِ الْمَسَافِرِ بَيْنَ صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَجَوَازُ جَمْعِ الْمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ أَوْ جَمْعَ تَأْخِيرٍ.
- وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الخامس

الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- **جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِالْأَمْرِ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً؛** ليكونَ ذلك من أسبابِ انتظامِ أحوالِ النَّاسِ، واجتماعِ كلمتهم، حتى في الأحوالِ المختلفةِ المضطَّرَّةِ، ومن ذلكِ حالِ الْخَوْفِ، ممَّا يدلُّ على أھمِّیَّةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وقد استدلَّ أحمدُ بهذه الأحاديثِ على وجوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ فِي أَحَادِيثِ صَلَاةِ الْخَوْفِ تَرْكًا لِبَعْضِ الْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ وَاجِبٍ، فعندما تُرِكَتْ بَعْضُ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ، وَبَعْضُ نَسَقِهَا وَنِظَامِهَا مِنْ أَجْلِ مُرَاعَاةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
- **قد وردَ في صَلَاةِ الْخَوْفِ سَبْعُ هَيْئَاتٍ،** والعلماءُ منهم مَنْ رَجَّحَ بَعْضَ الْهَيْئَاتِ عَلَى بَعْضِهَا الْآخَرِ، ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أحوالِ الْجَيْشِ وَأحوالِ الْعَدُوِّ، فإذا كَانَ الْعَدُوُّ وَجَّاهَ الْجَيْشِ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَيْسَ لَهُ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ خَلْفَ الْجَيْشِ.
- **إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ تُرَاعَى أحوالُ الْمُصَلِّينَ بِالنَّسْبَةِ لِعَدُوِّهِمْ.** والمعنى في هذا: المحافظةُ على حياةِ الْمُسْلِمِينَ، والحرصُ على ألا يُؤْتَى الْإِسْلَامُ مِنْ قِبَلِ هَؤُلَاءِ، ومن هنا نستدلُّ على أھمِّیَّةِ المحافظةِ على الْأَرْكَانِ الْعَظِيمَةِ، ومن ذلكِ المحافظةُ على الدِّمَاءِ، والمحافظةُ على هَيْبَةِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ، والمحافظةُ على جَيْشِ هَذِهِ الدَّوْلَةِ.
- **يجوز أن يقطعَ الإنسانُ صَلَاتَهُ، أو يقطعَ انتمامه بالإمام لحاجةٍ تعرضُ له.**
- **حالةُ الْخَوْفِ عِنْدَ التَّحَامِ الْجِيوشِ، وَتَصَادُمِ السُّيُوفِ،** فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حاله، سواءً كَانَ رَاكِبًا عَلَى دَابَّتِهِ، أَوْ قَائِمًا، وَحِينَئِذٍ فَلَنْ يَسْتَطِيعَ الرُّكُوعَ، وَلَا السُّجُودَ، وبالتالي يُقَالُ لَهُ: أَوْمِئْ إِيْمَاءً لِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ.

- الإيماء يُراد به: الإشارة بالرأس، وليس المراد به الخفض؛ لأنَّ الخفضَ له معانٍ كبيرة، فبعضُ النَّاسِ يخفضُ، نقول: لا، يكفيك الإشارة.
- يُستحبُّ للمساجِدِ أن تجري عليها عمليَّةُ التَّنْظِيفِ والطِّيبِ، وعندما تُنْظَفُ مَواطِنُ الصَّلَاةِ يكونُ هذا من أسبابِ دعايةِ الخلقِ إلى الله -جلَّ وعلا.
- يجوز الدُّعاءُ بموتِ الغيرِ متى رُتِّبَ على ذلك مصلحةٌ عظيمةٌ لا تحصلُ إلا بموته، ويكونُ مقصودُ الإنسانِ حينئذٍ أن يقلِّلَ مِنَ الذُّنُوبِ والمعاصي.
- اليهودُ لما جعلوا القبورَ مساجِدَ كانَ هذا من أسبابِ عبادةِ هذه القبورِ، ولذا نهى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عن اتِّخَاذِ القبورِ مساجِدَ، وقبورُ الأنبياءِ مظنةٌ لأنَّ يُغْلَى فيها، وأن تكونَ من أسبابِ الابتعادِ عن هُدي النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- خصوصًا إذا كانَ مَنْ في القبرِ ممَّن يُعْظَمُه الإنسانُ وينظرونَ إليه.
- تحرم الصَّلواتُ في المقابرِ، وتحريمُ وضعِ المساجِدِ في المقابرِ.
- يجوز النَّومُ في المسجدِ، لمن لم يجد مبيتًا في خارجه.
- مَنْ لم يكن بينه وبينَ أهلِ الإسلامِ عهدٌ ولا ذمَّةٌ، فإنَّه يجوزُ استرقاقه.
- يجوز دخولَ الكافرِ للمسجدِ إذا كانَ هناك مصلحةٌ.
- مشروعِيَّةُ الاغتسالِ للدُّخُولِ في الإسلامِ، قال أحمد وأبو حنيفة بوجوبه، والجمهورُ قالوا باستحبابه لا بوجوبه، وبعضهم قال: إن كان قد اغتسلَ قريبًا اكتفى بغسلِهِ الأوَّلِ.
- النَّبِيُّ عَنِ نُشْدَانِ الضَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، ومثله أيضًا: النَّهْيُ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ، وظاهرُ هذا أنَّ هذا البيعَ لا يصحُّ، كما قال بذلك بعضُ الحنابلةِ، والجمهورُ يُصَحِّحُونَ هذا العَقْدَ.
- وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس السادس

- الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتِه أَجْمَعِينَ، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.
- يجوز ضربُ الأُخْبِيَّةِ والخِيَامِ في المسجدِ إذا لم تُضَيَّقْ على المسلمين.
- وجوبُ احترامِ المساجِدِ وتنظيفِ المساجِدِ.
- أَنَّ النَّجَاسَةَ الْيَسْرَةَ أَوْ مَا يُسْتَقْدَرُ-ولو كان قليلًا- فَإِنَّه لَا يُحْسِنُ وضعه في المسجدِ، بل يُعَدُّ ذلك من الذُّنُوبِ والخطايا.

- **تحريم البُزَاق في المسجد ولو كان قليلاً.**
- كانت المساجد في السَّابِق من التُّراب، فكان إزالة الأثرِ بدفنِ هذا البُزَاقِ، ولكن في مثلِ عصرِنا الحاضرِ فإنَّ المساجدَ قد وُضعت فيها الفُرُشُ، ومحاولةُ دفنها يزيدُ من انتشارِها، ولذا فإنَّ كَفَّارَتَها في زمنِنا الحاضرِ بإزالتها، وإزالةِ آثارِها.
- **المنع من رفع الصَّوتِ في المسجدِ،** خصوصاً مسجد النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ولكنَّه قد عذرهم بالجهلِ، وفيه دلالةٌ على أنَّ الجهلَ من أسبابِ العذرِ.
- **مشروعيةُ تحيَّةِ المسجدِ،** وعلى أنَّ مَنْ دخلَ المسجدَ فإنَّه يُقدِّم تحيَّةَ المسجدِ على غيرها من الأفعالِ.
- **وجوبُ تنظيفِ المساجدِ،** وعلى ترتيبِ الأجورِ الكثيرةِ على مَنْ قامَ بذلك، والأصلُ أنَّ القذاةَ لا تُرى، يعني هي التي تُؤذي العينَ، ولكنَّه مع ذلكَ جعلَ إخراجَها من المسجدِ من القُرْبَاتِ والطَّاعَاتِ التي ينال الإنسانُ أجرَها يومَ القيامةِ.
- **مَنْ نسي القرآنَ بعد أن بذلَ الأسبابَ لبقائه؛ فهذا -إن شاء الله- لا إثمَ عليه ،** لكن إذا تركَ الإنسانُ القرآنَ تهاوُّناً وكسلاً ولم يعد لمذاكرته؛ فحينئذٍ يُخشى عليه من العقوبةِ لأنَّه قد فرَّطَ في نعمةِ الله -سبحانه وتعالى.
- **صلاةُ الجمعةِ لها قيمتها ومنزلتها،** وقد عابَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- على أولئك الذين انصرفوا عن صلاةِ الجمعةِ من أجلِ أمرٍ دنيويٍّ، وقد أخبرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- أن شأناً أهلَ النِّفاقِ أن يُقدِّموا أمورَ الدُّنيا على أمرِ صلاةِ الجمعةِ.
- وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.**

